آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي

دراسة ميدانية مطبقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية

د. مناحي بن خنثل بن شري

أستاذ علم اجتماع الجريمة المشارك كلية علوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض

المستخلص:

هدفت الدراسة تحديد الآليات ا(لتشريعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الاعلامية) لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية والتي تهدف إلى وصف وتحليل آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وتمثل مجتمع الدراسة في كبار السن في مدينة الرياض، وتشمل عينة الدراسة عينة عشوائية، قوامها (386) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية عينة الدراسة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)، واعتمد الباحث على أداة رئيسية وهي استمارة استبيان بالعينة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في مدينة الرياض.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: تحليل السياسات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، صنع سياسات اجتماعية فاعلة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، الاستفادة من القوانين الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، استطلاع آراء المتخصصين في القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، أن الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: مكافحة انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب، مكافحة الضغوط المادية على الأسر الفقيرة، مكافحة انتشار الثقافة المادية بين أفراد المجتمع وضعف مصادر الدخل، أن الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: رعاية الأطفال ضحايا التفكك الأسري، الاهتمام بأساليب التنشئة الوالدية الايجابية، رعاية الأطفال ضحايا العنف الأسري، تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، مواجهة مشكلة التفكك الأسري، التخطيط لمواجهة مشكلة العنف الأسري، كما أكدت أن الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: دعم دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، تفعيل دور وسائل الإعلام الجديد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، إبراز الممارسات الجيدة في مجال التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.

الكلمات المفتاحية: آليات– مكافحة– جرائم الاتجار بالبشر– المجتمع السعودي.

Abstract:

The study aimed to identify the mechanisms (legislative, economic, social, and media) for combating human trafficking crimes in Saudi society. This study belongs to the type of descriptive studies that aim to describe and analyze the mechanisms for combating human trafficking crimes in Saudi society. The study was based on the social survey approach. The sample includes faculty members in Saudi universities, and represents the study population of the elderly in the city of Riyadh. The study sample includes a random

sample, consisting of (386) faculty members in Saudi universities. The study sample (Nayef Arab University for Security Sciences, King Saud University, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Princess Noura bint Abdul Rahman University), and the researcher relied on a main tool, which is a sample questionnaire for faculty members in Saudi universities in the city of Riyadh.

The results of the study confirmed that the legislative mechanisms to combat human trafficking crimes in Saudi society were: analyzing social policies to combat human trafficking crimes, making effective social policies to combat human trafficking crimes, benefiting from international laws in combating human trafficking crimes, and polling the opinions of specialists in Laws and legislation related to combating human trafficking crimes, that the economic mechanisms for combating human trafficking crimes in Saudi society have been represented in: combating the spread of unemployment among youth, combating financial pressures on poor families, combating the spread of materialistic culture among members of society and the weakness of sources of income, that the mechanisms Social services to combat human trafficking crimes in Saudi society have included: caring for children who are victims of family disintegration, paying attention to positive parenting methods, caring for children who are victims of domestic violence, encouraging social studies and research in order to confront the phenomenon of human trafficking, confronting the problem of family disintegration, and planning to confront the problem. Domestic violence. She also confirmed that the media mechanisms to combat human trafficking crimes in Saudi society were represented in: supporting the role of social media in combating the phenomenon of human trafficking, activating the role of new media in order to combat human trafficking crimes, and highlighting good practices in the field of social marketing. Programs to protect victims of human trafficking crimes.

Keywords: mechanisms – combating – human trafficking crimes – Saudi society.

المقدمة:

يعّد الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم التي تستهدف كرامة الإنسان وحقوقَه، وهو يتخذ صورا متعددة؛ أهمها: استغلال الأشخاص في العمل القسري، أو استغلالهم جنسيّا في أوضاع شبيهة بالعبودية والنخاسة. وهذه الجرائم قديمة قدم البشرية، وعرفتها المجتمعات الإنسانية في مختلف عصورها، حيث لا يخلو مجتمع من وجود مثل هذه الجرائم وإن اختلفت طريقة ارتكابها وانتشارها من مكان إلى آخر على حسب نوع الثقافة السائدة والتركيبة السكانية الموجودة. ومع بداية الألفية الثالثة شهدت دول العالم تطوراً وارتفاعا ملحوظًا في معدل الجريمة بشكل عام، وجرائم الاتجار بالبشر على وجه الخصوص؛ والتي أصبحت خطرا ملحوظًا يُهدد القيمَ المجتمعيةَ والكرامةَ الإنسانية لأفراد المجتمع.

ويرجع سبب انتشار جرائم الاتجار بالبشر لعوامل متعددة؛ كالفقر والجهل والمرض والتفكك الأسري والعنف والصراعات المسلحة وانتشار عمليات زرع الأعضاء البشرية وأعمال الدعارة، إضافة إلى فتح الحدود بين البلدان المختلفة، وأخيرا الثورة الحادثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات. ونظرا لما تُرتّبه هذه الظاهرةُ الإجراميةّ من آثار ضارة على المستويين المحلي والدولي؛ فقد حرصت كثير من الدول على مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية من خلال الدخول في اتفاقات دولية وسن تشريعات وأنظمة داخلية تمّكنها من الكشف عن هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، فضلاً عن جهود تقديم الدعم المادي والمعنوي لضحايا هذه الجرائم.

فالفقر المدقع، وقلة الفرص الاقتصادية المتوافرة، والظروف السياسية، كلها أسباب تسهم في القيام بمثل هذه العمليات غير المشروعة: (Tumulin, K.C.. 2000)

وقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي حرصت على مواجهة هذه الجرائم سواء على المستوى الدولي من خلال الدخول في الكثير من الاتفاقات الدولية والإقليمية، أو على المستوى المحلي من خلال إصدار التشريعات المختلفة التي تمكنها من الكشف عن هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم، فضلاً عن توفير التدابير اللازمة والضرورية لحماية الضحايا وتوفير الدعم اللازم لهم. (خليفة، 2022) وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك نحو ستة ملايين نسمة يتعرضون للاتجار بالبشر كل عام في مختلف أرجاء العالم وهذه التجارب ينتج منها أرباح طائلة لمؤسسات إجرامية تصل إلى نحو عشرة ملايين دولار أمريكي سنويا وتعتبر تجارة الجنس بالنساء والأطفال من أكثر أنواع الجرائم نموا، ويشمل الاتجار بالبشر، الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء، وتجارة تهريب الأشخاص عبر الحدود الدولية، والاتجار بالأعضاء البشرية، والعمل القسري للأطفال والنساء والرجال، وتجارة تبني الأطفال بالمخالفة للنصوص القانونية في بعض الدول الغربية ومع وجود الكثير من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الاتجار في البشر وأهمها على الإطلاق اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر واستغلال بغاء الغير 1949م إلا أن عملية تحديث هذه الاتفاقية تواجه صعوبة بالغة نظرا إلى أن عددا كبيرا من الدول لم يصدق عليها، مع أنها دخلت حيزا لتنفيذ في ٢٥ يوليو ١٩٥١م. (عبد المطلب، 2006) ويُعّد الاتجار بالبشر شكلاً من أشكال العبودية الناجم عن استغلال الضحايا أو خداعهم أو إرغامهم على ممارسة أفعال تجارة جنسية أو أعمال أخرى وهذا يشمل: (U.S. Department of State,2004)

1. **الاتجار بالجنس:** أو الجنس التجاري ويشمل ممارسة الجنس مع أفراد دون سن الثامنة عشرة سنة بالإغراء، أو القوة أو الخداع أو الإجبار حيث يكثر ضحايا هذا النوع في محلات التدليك، وأندية العراة، وخدمات المنتجعات.

2.**الاتجار بالعمالة:** وهي استخدام القوة (الإجبار) والاحتيال لتجنيد فرد أو إيوائه أو نقله أو توظيفه، أو الحصول على فرد للعمل أو تقديم الخدمات في خدمات عبودية قسرية أو السخرة أو العبودية (ربط الدين) أو الرقيق.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يمكن القول إن جرائم الاتجار بالبشر قد أخذت صفة الجرائم المعولة، في ظل زيادة حجم هذه الجرائم التي تقع على النساء أو الأطفال أو العمال، أو ما يرتبط بها من جرائم بيع ونقل الأعضاء البشرية، واتجاه هذه الجرائم نحو التدويل (صارت تتم عبر الإطار العالمي)، مع سعى الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية والمحلية للعمل في هذا المجال كأحد الأنشطة الاستثمارية عالية العائد والربح، وذات المخاطر الأقل على غير الأنشطة الإجرامية الأخرى ذات المخاطر الأكبر. (محمد، 2011)

وقد ظل انتشار ممارسات الاتجار بالبشر واحداً من الموضوعات التي استعصت على الاستيعاب تماما كما هو الحال بالنسبة لطريقة تقديره التي لا تزال موضع خلاف نتيجة للتباينات الكبيرة في أسلوب تقدير معدل الانتشار، فضلا عن الاهتمام الذي تحظى به بعض أساليب التقدير أكثر من غيرها. ومما زاد المسألة تعقيدا أن الطبيعة الغامضة لظاهرة الاتجار بالبشر جعلت من الصعب تطبيق استراتيجيات المعاينة الاحتمالية التقليدية، والتي بدونها لا يمكن للمرء تقييم مزايا أساليب التقدير البديلة بسهولة.

ومن أحدث التطورات والتطبيقات التي طرأت على أحد أساليب التقدير، ألا وهو أسلوب تقدير النظم المتعددة (MSE) وعلى الرغم من تحيزنا الدائم للبيانات الأولية لتقديرات الانتشار، إلا أن أسلوب تقدير النظم المتعددة يعد البديل الأمثل من حيث التكلفة وذلك لخدمة أهداف التوعية، ووضع السياسات اللازمة لذلك، ورعاية الضحايا. (تشايغ، 2022)

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة الاتجار بالبشر والعوامل المؤثرة عليها، والتي أصبحت في الوقت الحاضر مشكلة وظاهرة عالمية لا تكاد تخلو منه أي دولة من دول العالم، ونظراً لأن عمليات الاتجار بالبشر تشكل مصدراً مربحاً وسهلاً للكثير من العصابات الإجرامية المنظمة، ومن منطلق أن الاتجار يشكل خرقاً واضحاً لكرامة الإنسان، وآدميته وحريته وحقوقه الإنسانية، فقد قام المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة بجهود كبيرة في هذا الصدد لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، والتقليل من آثارها السلبية، وقد أسفرت هذه الجهود في نهاية المطاف وتحديداً في عام 2000، في إقرار بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. كما أن بعض المنظمات والتكتلات الإقليمية قامت ببعض الجهود المهمة في هذا الإطار، لمواجهة هذه المشكلة العالمية، وقد أثمرت جهود دول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول الأوربية الأخرى في تبني اتفاقية مجلس أوروبا للعمل ضد الاتجار بالبشر في عام 2005، وتعد هذه الاتفاقية ذات أهمية خاصة وفريدة، كونها قد احتوت على العديد من النقاط الايجابية، من أهمها مسألة الموازنة بين المنظور الجنائي للمشكلة والحقوق الإنسانية لضحايا الاتجار، وهي بذلك تكون أول وثيقة تقوم بهذا الأمر، من هذا المنطلق، ونظراً لأهمية موضوع الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، خاصة بعد إقرار بروتوكول الأمم المتحدة، واتفاقية مجلس أوروبا. (الطراونة، 2008) إن أكثر عوامل الدفع التي تساعد على البدء في عمليات الاتجار، هو الفقر وإن أكثر الدوافع للهجرة هو تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وهذه الفئات وعلى هذا الشكل، تكون

عادة الأكثر انكشافاً لتجار البشر تأتي– عموماً– من الفئات الأكثر فقراً وعوزاً. (Wheaton, E. M., 2006) وتعد معدلات الجريمة في السعودية منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي للجريمة، فنسبة الجريمة في المملكة العربية السعوجية (0,8) لكل 100,000 نسمة، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (7,6) لكل 100,000 نسمة، العمال في السعودية مصدر ما يزيد على 25% من الجرائم المرتكبة، بحسب تقرير أمني عن العام 2016م، أحدث تقرير عالمي لمؤشر الجريمة يضع السعودية في المرتبة 94 بين 118 دولة خاضعة للتصنيف، حيث إن الرقم 1 للأقل أمانا. (الفيفي، 2022) ولقد تقدمت المملكة العربية السعودية للعام الثاني على التوالي للمستوى الثاني في تصنيف مؤشر مكافحة الاتجار بالبشر، وفقاً للتقرير الصادر من وزارة الخارجية الأميركية المتعلق بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، الأمر الذي يعكس مواصلة المملكة السير قدماً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال مكافحة الاتجار بالبشر بشكل خاص. (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، 2022) وبالرغم من صدور العديد من التشريعات التي تنص على هذه الجريمة والعقاب عليها وتشكيل لجان لهذا الصدد إلا أننا يجب علينا أن نعترف بحقيقة فشل هذه التشريعات في التصدي لهذه الظاهرة للعديد من الأسباب ضعف التنسيق وضعف عمل اللجان والأهم من ذلك هو ضعف العقوبات الرادعة بحق هؤلاء المجرمين اذ العقوبة متدنية في التشريعات وهو مبلغ لا يكاد يذكر مقابل المليارات التي يجنيها الأشخاص وهذه التجارة الدنيئة، ولا بد من وجود آلية أخرى للتصدي لهذه الظاهرة من خلال تفعيل دور المنظمة العالمية منظمة الشرطة الجنائية الدولية. (International Criminal Police Organization) وبالتالي بحاجه إلى أفراد لجان ومنظمات داخلية مختصة فقط في الاتجار بالبشر كونه يشكل شريحة كبيرة من أفراد المجتمع المستهدفة وهم أطفال، نساء، شيوخ، رقيق ابيض، عمالة، هجرة قسرية، وبالتالي بحاجة إلى جهود مضنية للفتك بهذه الجريمة . (الهواوشة، 2016: 1)

واستناداً على ما سبق تتحدد المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل التالي: ما آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

(1) الأهمية العلمية النظرية:

1. تعدّ جريمة الاتجار بالبشر ظاهرة دولية، لا تقتصر على دولة معينة، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة والتي تختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى، وأصبحت المملكة العربية السعودية تعاني من تبعات مثل هذه الظاهرة فيما يتعلق بشؤون الخادمات أو بعض الانتهاكات للعمالة الوافدة الغير شرعية، مما يتطلب الوقوف على واقع تلك الظاهرة ومعالجتها.

2. أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر، من الظواهر التي باتت تؤرق المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وأضحت هذه المشكلة، أحد مظاهر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وبالتالي وجبت على كافة التخصصات العلمية ومنها العلوم الاجتماعية دراسة مثل هذه الظواهر ومعالجتها وتوضيح كيفية مواجهتها.

3. قد تسهم الدراسة الحالية في إثراء التأطير النظري لظاهرة الاتجار بالبشر، كمحاولة لفهم أهم آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية.

(2) الأهمية العملية التطبيقية:

1. تعد مكافحة الجرائم السمة المميزة لسيادة الدولة على أرضها، فللدولة الحرية المطلقة في اتخاذ جميع الإجراءات على أرضها، في حال كون الأشخاص الملاحقين على أرضها من الموطنين، وكذا وجود جميع الأدلة تحت سيطرتها المادية، ولكن تتقلص في بعض الأحيان هذه السلطة المطلقة، وذلك في حال كون الأشخاص الملاحقين قضائياً أو وجود الأدلة خارج البلاد، فتصطدم بسيادة دولة أخرى.

2. قد تسهم الدراسة الحالية في مساعدة المسئولين على رصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المؤثرة في وقوع جرائم الاتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية، وصولاً لفهم الظاهرة وتحديد آليات مكافحتها.

3. قد تسهم الدراسة الحالية في صياغة أهم الآليات (التشريعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإعلامية) لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. تحديد الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
2. تحديد الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
3. تحديد الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
4. تحديد الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

1. ما الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟
2. ما الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟
3. ما الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟
4. ما الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(1) مفهوم الآليات:

الآلية هي العملية المنهجية والتي يتم من خلالها وضع الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها، لتحقيق أهداف محددة وبصورة فعالة والتي نسعى من خلالها إلى إحداث تغيير أو إصلاح أو تطوير في سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر حاجة. (العاني وآخرون، 2004: 8)

وتعرف الآليات إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها:

العملية المنهجية التي يتم من خلالها وضع الإجراءات والخطوات اللازمة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، وتمكن من تحقيق أهداف المؤسسات السعودية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في

المجتمع، حيث تتمثل تلك الآليات في فيما يلي: (الآليات التشريعية، الآليات الاقتصادية، الآليات الاجتماعية، الآليات الإعلامية).

(2) مفهوم جرائم الاتجار بالبشر:

لا يزال تعريف الاتجار بالبشر وتحديد معناه أمراً غير محدد المعالم حتى الآن، حيث لم يتم الإجماع على تعريف جامع مانع له، بيد أن هناك اتفاقيات ومعاهدات عديدة وقوانين شرعت لمكافحة هذا النوع من الجرائم الحديثة التي تتوغل في المجتمعات كالسرطان، ويمكن تعريف الاتجار بالبشر وفقاً لما تطرق إلية بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 على أنه: هو تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص أخر من اجل استغلاله، يتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الإكراه على العمل أو الخدمات، الأشغال الشاقة الإجبارية أو إزالة الأعضاء. (المادة 3، 2000)

كما يعرف الاتجار بالبشر بأنة انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية و الحياة والحرية و أمن الشخص و الكرامة و التحرر من العبودية وحرية التنقل و الصحة و لخصوصية والسكن الآمن. (منظمة العفو الدولية، 2022)

وقد عرّفت المادة السابعة من الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق والاتجار بالرقيق الأبيض والأنظمة والممارسات المشابهة للرق لعام 1957 بأن: "العبودية"، على النحو المحدد في اتفاقية 1926 المتعلقة بالرق هو حالة، أو وضع أي شخص الذي يُمارس عليه خصائص الملكية وأن "العبد" هو ذلك الشخص الذي وُجد في هذه الظروف ويمارس عليه تلك الأفعال. (الطراونة، 2009)

بينما يعرّف بروتوكول الأمم المتحدة – باليرمو – الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الاتجار بالبشر، لاسيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 الاتجار بالبشر بأنه: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف أو الاحتيال، أو إساءة استعمال السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال.ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء. (عبد الحافظ، 2021)

ولقد عرف المنظم السعودي جريمة الاتجار بالبشر بأنها: استخدام شخص، إلحاق شخص، نقل شخص، إيواء الشخص، استقبال الشخص، من أجل إساءة الاستغلال. (الموقع الرسمي لإدارة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، 2023)

وتعرف جرائم الاتجار بالبشر إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها:

مجموعة من الجرائم اللا إنسانية يقوم بها مجموعة منظمة ذات كيانات كبرى، تتضمن استغلال الأشخاص" للعمل في البغاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الإكراه على العمل أو الخدمات، لأشغال الشاقة الإجبارية أو إزالة الأعضاء" في المجتمع السعودي.

سادساً: الدراسات السابقة:

استهدفت هدفت دراسة هشام 2020 إلى التعريف بجريمة الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها. وتكون من مبحثين أساسيين؛ وعليه خُصص المبحث الأول لتناول الأحكام العامة لجريمة الاتجار بالبشر؛ متضمنًا تعريف جريمة الاتجار بالبشر وخصائصها، والأركان العامة لجريمة الاتجار بالبشر. في حين استعرض المبحث الثاني صور جريمة الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها. وفي ختام البحث أُشير إلى أنه رغم الإجراءات التي اتخذت على مستوى التشريع المغربي خاصة القانون رقم (14,7) لمنع المتاجرين من ارتكاب هذه الجريمة وملاحقتهم قضائيًا وحماية الضحايا الذين يوقعون بهم لا زالت تواجه بعض الإشكاليات على مستوى الواقع العملي والتي منها ضعف عدد القضايا المسجلة أمام المحاكم، وعدم وجود مراكز لإيواء ضحايا هذه الجرائم.

كما هدفت دراسة أحمد 2021 هذه الدراسة سبر أغوار ظاهرة إجرامية غامضة ومؤرقة على كافة المستويات، بهدف محاولة استجلاء هذه الظاهرة وكشف بعض الغموض الذي يعتريها. وتعد مصر إحدى تلك الدول التي تبنت إصدار قانون خاص يجرم الاتجار بالبشر بكافة أشكاله وهو القانون رقم 64 لسنة ٢٠١٠، الذي جاء وفاء للالتزامات الدولية التي سبق وتم التصديق عليها. في الوقت نفسه، يأتي هذا القانون في ظل غياب أي وعي مجتمعي بتلك الظاهرة أو المشكلات الناتجة عنها والذي يجعل الكثيرين ينفون انتشار تلك الظاهرة في المجتمع المصري.

واستهدفت دراسة السيد 2021 التعرف على صور جرائم الاتجار بالبشر المتعلقة بالنساء وانعكاساتها على المجتمع. اعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي. واشتملت على أربعة مطالب، تناول المطلب الأول الاستغلال الجنسي للنساء في البغاء وأعمال الدعارة. وعرض المطلب الثاني زواج القاصرات في إطار الاتجار بالبشر، واستعرض المطلب الثالث الزواج السياحي. وأوضح المطلب الرابع الاسترقاق المنزلي اللاإرادي للمرأة. واختتمت البحث بالتأكيد على تعدد صور ومظاهر الاتجار بالنساء، ولا يمكن حصرها بسبب التطور التقني والتقدم العلمي؛ حيث يفرزان العديد من الصور والمظاهر للاتجار والاستغلال، والتي لم تكن مألوفة ولا متوقعة بمفاهيم الوقت الحاضر، وأن انتشار وتعدد صور جرائم الاتجار بالنساء من أهم الأسباب وراء تهديد الأمان والاستقرار في حياة المرأة؛

نتيجة ارتكاب العديد من الأفعال الغير مشروعة تجاهها، وتحديد أنماط هذه الجريمة من خلال الاتجار بالنساء لغايات جنسية، والاتجار بالنساء لغرض أعمال السخرة والاسترقاق.

كما هدفت دراسة عبد الحافظ 2021 إلى قياس فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعي شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج التجريبي. وتكونت عينة البحث من (30) مبحوث من الشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بمدينة الفيوم، وتم تقسيمهم بالتساوي إلى مجموعتين (ضابطة – تجريبية). وتمثلت أداة البحث في مقياس وعي الشباب بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية. وجاءت نتائج البحث مؤكده على فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي بالمخاطر الاجتماعية لدى الشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم، ويرجع هذا إلى انعكاس التغيير الذي أحدثه البرنامج التوعوي مع الشباب ومستوى إدراكهم بالمعلومات التي اكتسبوها من خلال المحاضرات التي قام بها الباحث ونخبة من الأكاديميين الاجتماعيين ومستوى تقبل الشباب للمعلومات وتغيير وتنمية فكرهم.

وأكدت دراسة الحسيني 2021 أن نمو شبكة الانترنت وشيوع استخدامها خلق عالما جديدا لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول إلى درجة أنها تحولت إلى أداة لا يمكن الاستغناء عنها لسهولة وسرعة الاتصال والتواصل، لذا فهي تعد من أهم إنجازات العلم الحديث ولكن رافق هذه الإنجازات ظهور خبراء جدد يتمتعون بالخبرة والحرفية في تطويع هذه التقنية للقيام بأعمال إجرامية أفرزت إلى جانب الجريمة التقليدية الجرائم المعاصرة، بل حولت هذه الجريمة من صفتها العادية وأبعادها المحدودة إلى أبعاد جديدة، تعتمد التقنية في تنفيذ الفعل المجرم وبأساليب مبتكرة، ولعل أخطر هذه الجرائم هو إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية بقصد الاتجار بالبشر، يعد الاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية لما ينطوي على عدوان صارخ على القيم الإنسانية والجماعات البشرية، إذ يجعل الإنسان سلعة ومحلا للعرض والطلب ويمكن تداولها واستغلالها بكافة الوسائل غير المشروعة وذلك بالمخالفة لتعاليم الأديان السماوية والقوانين والأعراف الدولية، ولذلك فإن الاتجار بالبشر يخلف أثارا سيئة على الجوانب الإنسانية والأمنية والاجتماعية والنفسية والصحية للضحايا، وأن انتشاره في الدول يجعل من هذه التداعيات ذات أثر سيئ على النظام العام في الدولة.

وسعت دراسة نحلة 2021 إلي تحديد صور الاتجار بالبشر، الآثار السلبية المترتبة عليه وكذلك تحديد دور منظمات المدافعة في مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر والتحديات التي تواجهها وصولاً لتصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة في مواجهة هذه الظاهرة، هذه الدراسة من النوع الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي، وطبقت الدراسة على المسئولين بالمجلس القومي للمرأة بالبحيرة وعددهم (34) مسئولاً باستخدام استمارة استبيان، وتوصلت البحث إلى أن استخدام النساء والأطفال في الأعمال القسرية ودون السن القانونية من أهم صور الاتجار بالبشر، كما

أن هناك العديد من الآثار السلبية للاتجار بالبشر على كافة الجوانب النفسية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية، كما أن منظمات المدافعة تقوم بأدوار عديدة في مجال الوقاية والحماية وأن هناك تحديات كثيرة تواجهها في ذلك.

وأكدت نتائج دراسة الوفيان 2021 وجود إدخال بعض التشريعات الكويتية، وتنمية الوعي القانوني بجرائم الاتجار بالبشر لما لها من أهمية في المحافظة على آدمية الأشخاص وكرامتهم.

واستهدفت دراسة عباس 2021 توضح أن المجتمع الدولي شعر بخطورة الاتجار بالبشر لما تنطوي عليه من أخطار وما يترتب عليها من آثار من شأنها الأضرار، بأمن الدولة وكيانها، وبأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، كونها تفتك بآلاف الضحايا من البشر وخاصة النساء والأطفال الذين يتعرضون لأسوء أشكال الاستغلال. ونتيجة الانتشار السريع لهذه الجريمة دفع أعضاء المجتمع الدولي إلى تنسيق الجهود والتعاون من أجل وضع إطار قانوني لهذا التعاون، وقد صدرت في هذا المجال عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تضمنت آليات لذلك التعاون تمثلت بآليات التشريعية وآليات التنفيذية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر كجرائم عابرة للحدود الوطنية.

كما أوضحت دراسة الشاعر 2021 أن جريمة الاتجار بالبشر، جريمة خطيرة والأضرار المترتبة عليها أضرار بالغة الجسامة في كل صورها، لكنها عندما تقع على الطفل، لا شك أنها أكثر خطورة وأكثر جسامة في الضرر الذي يقع على المجني عليه فيها. لهذا كانت أهمية هذه الدراسة والتي بها نلقي الضوء على هذه الجريمة من حيث شروط قيامها في حق مرتكبيها خاصة عندما يكون المجني عليه فيها طفلا (حدثا)، وكذلك العقوبة المقررة لهذه الجريمة في كل من القانون العماني والقانون المصري والقانون الإماراتي. بالإضافة إلى إلقاء الضوء على تعريف جريمة الاتجار بالبشر في الفقه والقانون وطبيعة الجريمة وخصائصها وأسبابها وما يترتب عليها من آثار.

وأوضحت دراسة الغندور 2021 فقد أن سياسة العقاب التي نهجها المشرع الجنائي في القانون رقم 24.17 تتميز بصرامة المشرع في مجال العقاب التنصيص على تدابير زجرية (عقوبات وغرامات مالية) وتشديدها على المجرمين والشبكات الإجرامية خاصة عند اقتران الجريمة بظروف خاصة، شخصية وموضوعية؛ حيث نلاحظ أن المشرع الجنائي شدد من العقوبات، بالرجوع إلى القانون الجنائي المغربي يلاحظ بأن المشرع قد اعتمد أسلوب مشدد في العقاب ضد مرتكب جرائم الاتجار بالبشر، فيما عاقب المشرع الجزائري مرتكب جريمة الاتجار بالبشر بعقوبة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 1000.000 إلى 20000.000 أما المشرع المصري فقد عاقب في قانون مكافحة الاتجار بالبشر على هذه الجرمية بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن 50000 جنيه. في حين يلاحظ بأن المشرع الفرنسي قد عاقب من خلال القانون الجنائي من يرتكب الاتجار بالبشر بالحبس لمدة سبع سنوات وبغرامة مائة وخمسين ألف يورو. كما تشدد المشرع المغربي في الفصل 4-448 العقوبة على مرتكب الاتجار بالبشر وجعلها من 20 إلى 30 سنة وغرامة من 200 إلى

2000.000، إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر دون الثامنة عشر؛ كما شدد من العقوبة كذلك وجعلها من عشرين إلى ثلاثين سنة وغرامة من 1.000.000 إلى 6.000.000 درهم عن جريمة الاتجار بالبشر، إذا ارتكبت الجريمة بواسطة عصابة إجرامية أو في إطار عابر للحدود الوطنية، وفيما يتعلق العقاب في الجرائم ناتجة عن الاتجار: حيث عاقب المشرع الجنائي المغربي بعدة جرائم متعلقة بجريمة الاتجار بالبشر وهي كالأتي: جريمة عدم التبليغ بارتكاب الاتجار بالبشر أو الشروع فيها، كما أن المشرع الجنائي عمل على إعفاء الجناة المبلغين عن الجريمة قبل تنفيذها من العقوبة الفصل 12-448 وذلك بغرض تشجيعهم على العدول الإرادي الإيجابي عن الجريمة.

واستهدفت دراسة طورش 2021 دراسة جريمة الاتجار بالبشر من خلال التفصيل في مفهوم الجريمة وتحديد نطاقها وعناصرها وأركانها، ونظرا لكون الاتجار بالبشر من الجرائم المنظمة العابرة للحدود فقد التزمت دول العالم بتدابير وقائية وتشريعات وطنية لمكافحتها ومعاقبة مرتكبيها، ومن الدول التي سعت إلى حماية الإنسان من جريمة الاتجار بالبشر في قوانينها الوطنية هي الجزائر التي وضعت مجموعة من القوانين لردع هذه الجريمة، وانطلاقا من هذا الاعتبار حاولنا توضيح موقف المشرع الجزائري وتكييفه القانوني لهذه الجريمة وكيفية معاقبته لمرتكبي هذا النوع من الجرائم. وفي نهاية البحث توصلنا إلى أن المشرع الجزائري رغم تعديله لقانون العقوبات وحرصه على النصوص القانونية لمكافحة هذه الجريمة، غير أن الإشارة لجريمة خطيرة مثل الاتجار بالبشر فقط في قانون العقوبات لا يكفي لردع هذه الجريمة بصفة خاصة وللجريمة المنظمة بصفة عامة، لأن مثل هذه الجرائم تستدعي قانون خاص بها ضمن القوانين الوطنية.

وأوضحت دراسة سي ناصر 2021 أن الاتجار بالبشر ظاهرة إجرامية قديمة في المجتمعات مستجدة في المجتمعات المعاصرة، تنتهك حقوق الإنسان عامة وهي جريمة خطيرة لكونها تتعدى الحدود الوطنية، تمس الأطراف الضعيفة في المجتمع الأطفال والنساء وهي جريمة ترتبط بجريمة تهريب المهاجرين، وبالتالي فجريمة الاتجار بالبشر تصدرت اهتمام المجتمع الدولي، حيث تصدى لها بالمكافحة، فمن خلال هذه الورقة البحثية أردنا أن نسلط الضوء على الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة هذه الجريمة والمتمثلة في الاتفاقيات الدولية وكذا الإقليمية التي نصت على تجريم هذه الظاهرة، ثم إبراز مدى دور المنظمات في التصدي لجريمة الاتجار بالبشر التي هي في النهاية صورة من صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تنتهك حقوق الإنسان ولها علاقة وطيدة بجريمة تهريب المهاجرين.

كما أوضحت دراسة الوريكات 2021 أن كثير من الدول لجأت إلى مواجهة جرائم الاتجار بالبشر من خلال الأداة التشريعية، التي زادت أهميتها وتعاظم دورها في مواجهة تلك الجرائم، التي تعد الوجه المعاصر للعبودية التي عرفتها البشرية منذ القدم، وقد تناولت هذه الدراسة جرائم الاتجار بالبشر مع التركيز صوب السياسة التشريعية المزدوجة التي أخذت بها التشريعات محل المقارنة، والتي تنهض علي الردع والزجر من جانب، وذلك باستحداث تجريمات جديدة، وتشديد العقاب علي مرتكبيها، كما

تقوم من جانب آخر علي سياسة الوداعة، من خلال تقرير قواعد قانونية من شأنها إعفاء الجناة من العقاب أو التخفيض من مقداره، لتشجيعهم علي التعاون مع سلطات العدالة لكشف جرائم الاتجار بالبشر، وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء علي سياسة التشريع الأردني التي تبناها لمواجهة هذه الجرائم، مقارنة بتشريعات عدة، للوقوف علي أوجه القصور التي تحد من قدرته وفاعليته في التصدي لهذا النوع من الإجرام.

واستهدفت هدفت دراسة حفيظة 2021 للتطرق إلى موضوع المتاجرة بالبشر من الناحية الاقتصادية كون أن الموضوع جديد من الناحية القانونية ذاع صيته في السنوات الأخيرة كونه أصبح ثالث تجارة في العالم بعد تجارة المخدرات والسلاح ولماله من خطورة على حياة الأفراد ومساسه بحقوق الإنسان خاصة ما تعلق منها ببيع الأعضاء البشرية سواء كانوا لأشخاص أحياءا أو أموات وهذه الظاهرة أخذت مفهوم البعد المكاني والزماني بعد تطور مجال الرقمنة، ومما زاد الأمر صعوبة خاصة عند القانونيين هو مسالة رضا المتاجر به هل يدخل في الحسبان عند مسالة تجريم هذه الظاهرة كونه المستفيد ماديا منها أم الأمر مرتبط بالصالح العام والسياسة العقابية للدول مع التركيز على الجهود الوطنية والدولية لمكافحتها كل هذا عن طريق البحث عن الجدلية القائمة بين التجار بالبشر والذين يستعملونها كمصدر للثروة وكذا المتاجر بهم والذين يبحثون عن مصدر رزق لهم.

وأظهرت دراسة مبروك 2021 أن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد ظاهرة عالمية، تعاني منها دول العالم كافة. وإذا كانت هناك صور عديدة للاتجار بالبشر، فإن الاتجار بالأطفال واستغلالهم من قبل الآهل أو الغير في ممارسة التسول يعد أبرز هذه الصور، وعليه جاءت البحث الراهنة منطلقة من هدف رئيس مفاده معرفة إلى أي مدى تعد ظاهرة استغلال الأطفال في التسول إحدى جرائم الاتجار بالبشر، واعتمدت البحث على الأسلوب الوصفي، وأسلوب دراسة الحالة لعينة قوامها (22 حالة) من الأطفال المتسولين بالفيوم، والشرقية، والجيزة، وكفر الشيخ، مستعينة بالملاحظة ودليل دراسة الحالة كأداتين لجمع البيانات، وقد خلصت البحث إلى أن زيادة الفقر والبطالة وزيادة الأحياء العشوائية وعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها، جعل فئات كثيرة عرضة للاستغلال والاتجار، وأن التدخين وتعاطي المخدرات، وغياب العائل والدخل الثابت، وممارسة كل أو أحد أفراد الآسرة للتسول، وطلاق الأم. والتفكك الأسري، والعنف تجاه الطفل، والإعاقة الذهنية أو الجسدية، والتسرب من التعليم، والرأسمال الاجتماعي السلبي، يمثلون أهم العوامل التي أفضت إلى ظاهرة تسول الأطفال، وأن سياسات مواجهتها فشلت بسبب اعتياد الأطفال على مراوغة رجال الآمن، وكشفت البحث عن أن ظاهرة تسول الأطفال ستزداد في المستقبل، وأوصت بالعناية بالأسر الفقيرة، وتحسين نوعية حياتهم ودعمهم ماديا ومعنويا، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بهم؛ حتى لا يقعوا في براثن التسول.

واستهدفت هدفت دراسة العتيبي وآخرون 2022 التعرف على واقع وعي أفراد المجتمع السعودي بالاتجار بالبشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتركيز على الأبعاد المتعلقة بجرائم (الاتجار بالعمالة، التسول،

الاتجار بالأطفال والنساء). وطبقت البحث على عينة من أفراد المجتمع السعودي بلغ مجموعها (400) مفردة، وتم تحليل بيانات البحث باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS. وأبرز نتائج هذه الدراسة أن نحو 17.75%من أفراد العينة يرون بأن لهم الحق في وضع إعلان على شبكة الإنترنت يوضحون فيه أن لديهم عاملة منزلية تعمل بالساعة من أجل أن يحققوا مكاسب مالية. كما تبين أن18.5% من أفراد عينة البحث يبادرون بالمساعدة المالية عند رؤيتهم لفواتير الكهرباء عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وتبين أيضاً أن16.5% من أفراد عينة البحث يعتقدون أنه لا بأس من استخدام صور الأطفال لكسب الشهرة في الحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن ما يوازي36% من أفراد عينة البحث لا يأخذون الإذن من أطفالهم عند تصويرهم ونشر صورهم عبر هذه المواقع. واتضح أن42.8% من أفراد عينة البحث لا يقومون بالإبلاغ في حال رؤيتهم لشخص يستغل طفله في إعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تفوق قدرة الطفل الجسدية أو النفسية. وأظهرت نتائج البحث أن65% من أفراد عينة البحث لا يقومون بالإبلاغ عن الحسابات التي تستخدم النساء لتسويق منتج معين. وبناء على ما توصلت إليه البحث فقد أوصت بنشر الوعي المجتمعي بصور الاتجار بالأطفال والنساء والعمالة الوافدة واستغلالهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتشديد العقوبات لأي مخالفات في هذا الصدد.

وأوضحت دراسة أحمد 2022 أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تعد من بين أخطر الجرائم التي تمس حرمة جسم الإنسان، لذلك يجب التدخل من أجل توفير الحماية اللازمة لهذه الحرمة، وفقاً للاتفاقيات الدولية وقواعد الشريعة الإسلامية، فلا يسمح أن يكون جسم الإنسان محلاً لأي اتفاق، إلا لغرض سلامته وصيانته، كما تبين لنا ضرورة الإسهام في محاربة هذه الجريمة وملاحقة مرتكبيها.إن نصوص قانون المملكة العربية السعودية المتعلقة بالعقوبات تشدد على حالات: أن ترتكب الجريمة جماعة إجرام منظمة، أو أن تُرتَكب الجريمة ضد امرأةٍ، أو أن تُرتَكب الجريمة ضد شخصٍ من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو أن تُرتَكب الجريمة ضد طفلٍ وإن لم يكن يعلم مرتكبُها أنه طفل، أو أن يستخدم مرتكب الجري سلاًحا أو يهدد باستخدامه، أو إن كان مرتكب الجريمة من الموظفين في إحدى جهات إنفاذ الأنظمة، ها أو إن ارتكب الجريمة أكثر من شخص، أو إن صنِفت الجريمة بأن عابرة للحدود الوطنية، أو إن تسببت الجريمة في إيذاء المجني عليه بشكل بالغ أو أصيب بعاهةٍ مستديمة، خلصت البحث إلى مجموعة توصياتٍ أبرزها ضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وتنبيههم إلى ما يجري حولهم من مخاطر، وذلك عن طريق الدعاة والمفكرين.

كما تناولت دراسة كرار 2022 ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في الدول العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، اعتمدت البحث المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لاختبار صحة الفرضيات، وتبين أن هناك أسباب سياسية وأمنية واقتصادية تقف وراء هذه الظاهرة وتمثلت الأسباب السياسية في استبداد الأنظمة السياسية، وأمنية ناتجة عن الصراعات والحروب في هذه الدول وأسباب اقتصادية حيث تعاني هذه الدول من الفقر وانخفاض مستوى الدخل. وتبين أن الهجرة غير الشرعية

تساعد على نشاط التجار بالبشر، وتؤثر سلبًا على الأمن القومي العربي، إذ أن هناك مهددات أمنية نتيجة استغلال المهاجرين من قبل الحركات الإرهابية حيث يتم استغلالهم في الحروب وكمصدر للتمويل العمليات الإرهابية،وكذلك هناك آثار اقتصادية مثل زيادة البطالة وجرائم غسل الأموال، كما أن هناك مهددات صحية تتمثل في انتقال الأمراض المعدية، وأوصت الدراسة بضرورة تعاون جميع الدول العربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية التجار بالبشر، وتوجيه جزء من النفاق الدولي على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى تنمية وتطوير دول منشأ الهجرة حتى تتحسن أوضاعها ودعم وتشجيع الشباب على إقامة مشاريع لتحقيق تطلعاتهم. وضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي والتزام الحكومات بالشفافية وإتاحة الحريات ومحاربة الفساد.

وهدفت دراسة الفيفي 2022 إلى معرفة العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي من خلال تحديد أنماط هذه الجرائم، والتعرف على خصائصها، والكشف عن العوامل المرتبطة بها، وتحديد الآليات الملائمة للحد من هذه الجرائم، إضافة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد البحث على محاور البحث تعزى لبعض العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتضمن الإطار النظريّ للبحث التعريف بمشكلة الاتَجار بالبشر والتطور التاريخي لها وخصائصها والآثار المترتبة عليها وآليات مكافحتها، كما تم استعراض النظريات المفسرة لموضوع البحث، وأبرز الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوعها، ومنهجياً، تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل، حيث طبقت الاستبانة على كافة ضحايا الاتَجار بالبشر المودعين في مراكز الإيواء في كافة مناطق المملكة، والذين بلغ عددهم (121) مبحوثاً خلال الفترة من يناير إلى مارس 2021م. وتوصلت نتائج البحث إلى موافقة أفراد البحث على أنماط جرائم الاتَجار بالبشر وعلى خصائص الضحايا والعوامل المرتبطة بها، وكذلك على الآليات الملائمة للحد من هذه الجرائم. كما بينت النتائج تأثير بعض الخصائص والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على جرائم الاتَجار بالبشر، وارتباط ذلك باختلاف بعض متغيرات الجنسية والمستوى التعليمي والوضع النظامي للضحايا. وبناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز سبل التعاون الدولي للكشف عن مجرمي الاتَجار بالبشر، وإعادة النظر في قوانين العمل في المجتمع السعودي المنظمة لعلاقات العمل التعاقدية، وإجراء زيارات ميدانية لأماكن إقامة العمالة للكشف عن المخالفات المدرجة ضمن هذه الجرائم.

التعليق على الدراسات السابقة:

– اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية هامة من القضايا الاجتماعي وهي قضية جرائم الاتجار بالبشر.

– اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية جديدة لم تدرس من قبل – في حدود علم الباحث– آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها العلمية والعملية، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها وحدودها الموضوعية والبشرية والمكانية والزمانية، وكذلك صياغة اجراءاتها المنهجية.

سابعاً: حدود الدراسة:

(1) الحدود الموضوعية: آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.

(2) الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

(3) الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

(4) الحدود الزمانية: العام الجامعي 1445/1444هـ.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية والتي تهدف إلى وصف وتحليل آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ويعد هذا المنهج من أنسب المناهج للدراسات الوصفية بصفة عامة ولموضوع الدراسة بصفة خاصة، حيث يتيح الفرصة لجمع البيانات الكافية والدقيقة والحديثة من مفردات مجتمع الدراسة.

(2) مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كبار السن في مدينة الرياض، وتشمل عينة الدراسة عينة عشوائية، قوامها (386) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية عينة الدراسة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)

(3) أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث على أداة رئيسية وهي استمارة استبيان بالعينة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في مدينة الرياض، وقد تم تصميم الاستمارة في إطار مجموعة الخطوات المنهجية من خلال الاطلاع على الكتابات النظرية والبحوث والدراسات السابقة والاستبانات ذات الصلة بموضوع الدراسة وقد تم تحديد أبعاد الاستبيان كما يلي:

وصف وتصحيح الاستبيان: يتكون الاستبيان من (37) عبارة تقيس آليات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، موزعة على المحاور التالية:

1. الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
2. الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
3. الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.
4. الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي.

بالإضافة لمجموعة من البيانات الأولية المعبرة عن الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة (الدرجة العلمية، التخصص العلمي، جهة العمل).

وقد أعطيت لكل عبارة من عبارات الاستبيان وزناً مدرجاً وفق مقياس ليكرت الثلاثي (موافق– إلى حد ما – غير موافق) فإذا كانت إجابة المبحوث (موافق) يحصل على ثلاثة درجات، (إلى حد ما) يحصل على درجتان، (غير موافق) يحصل على درجة واحدة فقط. **وتم حساب المتوسط الحسابي العام وفقاً للتدرج التالي:**

الدرجة	المستوى
1 إلى أقل من 1,67	ضعيف
من 1,67 إلى أقل من 2,32	متوسط
من 2,32 إلى أقل من 3	مرتفع

صدق الاستبيان: يعد الصدق إحدى الخصائص المهمة في الحكم على صلاحية أداة الدراسة (الاستبيان) وهو أكثر الصفات التي يجب أن يتصف بها الاستبيان، ويعني الصدق جودة وصلاحية أداة الدراسة بوصفه أداة لقياس ما وضع لقياسه، والسمة المراد قياسها ويتضمن صدق الاستبيان ما يلي:

(1) صدق المحكمين: قام الباحث بعرض الاستبيان بصورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعددهم (5) من نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أجل الكشف عن مدى صدق فقرات الاستبيان وملائمتها لقياس ما وضعت من حيث: (مدى ملائمة العبارات للبعد الذي وضعت فيه، مدى مناسبة العبارة للسمة التي تقيسها، سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات).

(2) صدق البناء: ويعبر عنه بقدرة كلّ عبارة في الاستبيان على الإسهام في الدرجة الكلية، ويعبر عن ذلك إحصائيًا بمعامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للاستبيان، بغض النظر عن معنى هذا الارتباط وظيفيا، وتم حساب صدق العبرات من خلال استخدام محك معامل ارتباط للفصل بين العبرات التي ستبقى في الاستبيان، وتلك التي يجب أن تحذف، وتم تحديد هذا المحك من قبل الباحث تبعاً لأهداف الاستبيان أو المدى المرغوب لديه في امتلاك السمة بالنسبة للعينة، وللحصول على أكثر الفقرات صدقاً بنائياً، واعتمد الباحث محك الدلالة معاملاً للفصل بين الأسئلة، واستقر الاستبيان على (37) عبارة.

واعتمد الباحث في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف التعرف إلى مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي Pearson Correlation بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبيان التي تنتمي إليها، لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة بمعنى صدق المضمون وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبيان، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبيان

رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,69	0,01	14	0,77	0,01	27	0,51	0,05
2	0,85	0,01	15	0,90	0,01	28	0,71	0,01
3	0,69	0,01	16	0,83	0,01	29	0,89	0,01
4	0,90	0,01	17	0,77	0,01	30	0,65	0,01
5	0,69	0,01	18	0,90	0,01	31	0,69	0,01
6	0,83	0,05	19	0,77	0,01	32	0,69	0,01
7	0,81	0,01	20	0,80	0,01	33	0,90	0,01
8	0,83	0,01	21	0,73	0,01	34	0,47	0,05
9	0,90	0,01	22	0,89	0,01	35	0,69	0,01
10	0,77	0,01	23	0,85	0,01	36	0,90	0,01
11	0,84	0,01	24	0,49	0,05	37	0,85	0,01
12	0,80	0,01	25	0,85	0,01			
13	0,77	0,01	26	0,83	0,01			

ويتضح من نتائج الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان بارتباطات موجبة دالة إحصائيا عند مستوى (0,01) مما يعني أن جميع عبارات الاستبيان تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبيان:

جدول رقم (2) يوضح صدق البناء للعبارات (ارتباط درجات العبارات بالدرجة الكلية)

رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,78	0,01	14	0,85	0,01	27	0,47	0,05
2	0,83	0,01	15	0,69	0,01	28	0,69	0,01
3	0,69	0,01	16	0,69	0,01	29	0,80	0,01
4	0,82	0,01	17	0,83	0,01	30	0,90	0,01
5	0,90	0,01	18	0,77	0,01	31	0,83	0,01

6	0,59	0,05	19	0,84	0,01	32	0,85	0,01
7	0,90	0,01	20	0,69	0,01	33	0,77	0,01
8	0,83	0,01	21	0,90	0,01	34	0,52	0,05
9	0,90	0,01	22	0,89	0,01	35	0,84	0,01
10	0,85	0,01	23	0,69	0,01	36	0,65	0,01
11	0,85	0,01	24	0,51	0,05	37	0,82	0,01
12	0,90	0,01	25	0,90	0,01			
13	0,77	0,01	26	0,77	0,01			

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0,01) حيث تراوحت معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0,47–0,90) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

ثبات الاستبيان: تم حساب الثبات باستخدام طريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ فبعد التعرّف إلى صدق الاختبار تم احتساب معامل الثبات, وبلغ معامل كرونباخ ألفا (0.87) للاستبيان ككل, في حين بلغ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون (0.92) وبعد التصحيح بلغ معامل الثبات (0.85) وهذه معاملات ثبات مناسبة ومقبولة.

وقام الباحث باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية كما أن قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0,69) وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

وتم تطبيق الصورة النهائية للاستبيان على عينة الدراسة التي بلغت (30) من كبار السن في مدينة الرياض، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ثم قام الباحث بحساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر) باستخدام المعادلة العامة للارتباط معادلة (سبيرمان) وبتطبيق المعادلة السابقة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تبيّن أن معامل الارتباط لأدوات ادراستر= (0,85) وهو دال إحصائياً عند مستوى (0.01) وهي درجة مناسبة تدل علي تمتع الاستبيان بمستوى ثبات مرتفع.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS) لتحليل بيانات الدّراسة، عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. حساب معادلة (كرونباخ ألفا) بهدف التحقّق من ثبات أداة الدّراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي.
3. الانحرافات المعياريّة والمتوسّطات الحسابية لترتيب إجابات مجتمع الدراسة حسب الأهمية.

ثامناً: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

(1) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للدرجة العلمية

م	الدرجة العلمية	ك	%
أ	أستاذ	89	%23,0
ب	أستاذ مشارك	184	%47,7
ج	أستاذ مساعد	86	%22,3
د	أستاذ متفرغ	27	%7,0
الإجمالي		**386**	**%100**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

توزيع عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية طبقاً للدرجة العلمية، جاء في الترتيب الأول أستاذ مشارك بنسبة (47,7%) وفي الترتيب الثاني أستاذ بنسبة (23,0%) وفي الترتيب الثالث أستاذ مساعد بنسبة (22,3%) وفي الترتيب الرابع والأخير أستاذ متفرغ بنسبة (7,0%). وقد يفسر ذلك بحرص الباحث على تنوع عينة الدراسة طبقاً للدرجة العلمية حتى يكون هناك إثراء في الاستجابات وقدرة على التوصل لنتائج تتسم بالموضوعية والخبرة في مجال دراسة ظاهرة الاتجار بالبشر.

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للتخصص العلمي

م	التخصص العلمي	ك	%
أ	علم النفس	65	%16,8
ب	الشريعة الإسلامية	68	%17,7
ج	الاجتماع	92	%23,8
د	الخدمة الاجتماعية	161	%41,7
الإجمالي		**386**	**%100**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

توزيع عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية طبقاً للتخصص العلمي، جاء في الترتيب الأول المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بنسبة (41,7%) وفي الترتيب الثاني المتخصصين في علم الاجتماع بنسبة (23,8%) وفي الترتيب الثالث المتخصصين في الشريعة الإسلامية بنسبة (17,7%) وفي الترتيب الرابع والأخير المتخصصين في علم النفس بنسبة (16,8%). وقد يفسر ذلك بحرص الباحث على تكامل التخصصات العلنية لأعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة ما بين الخدمة

الاجتماعية وعلم الاجتماع والشريعة الإسلامية وعلم النفس، حتى بمكن الخروج بوجهة نظر متكاملة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لجهة العمل

م	جهة العمل	ك	%
أ	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	80	%20,7
ب	جامعة الملك سعود	96	%24,9
ج	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	108	%28,0
د	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	102	%26,4
الإجمالي		**386**	**%100**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

توزيع عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية طبقاً للتخصص العلمي، جاء في الترتيب الأول منسوبي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة (28,0%) وفي الترتيب الثاني منسوبي جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بنسبة (26,4%) وفي الترتيب الثالث منسوبي جامعة الملك سعود بنسبة (24,9%) وفي الترتيب الرابع والأخير منسوبي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بنسبة (20,7%). وقد يفسر ذلك بحرص الباحث على أن تكون عينة الدراسة من منسوبي بعض الجامعات السعودية بمدينة الرياض والتي يتوفر بها تخصصات الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع والشريعة الإسلامية وعلم النفس، بما يفيد في دراسة الظاهرة من منظور اجتماعي متكامل.

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

الإجابة على التساؤل الأول:

ما الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (6) يوضح الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي

م	العبارة	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تحليل السياسات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	7	45	334	2,85	0,87	1
2	تنظيم حملات توعوية بقوانين مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	6	64	316	2,80	0,81	6
3	الاستفادة من القوانين الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	12	45	329	2,82	0,78	3

4	تشديد العقوبات الجزائية الرادعة لاستغلال البشر في الأعمال العير إنسانية.	18	87	281	2,68	0,69	10
5	تطوير القوانين والتشريعات الرادعة لجرائم الاتجار بالبشر.	13	65	308	2,76	0,85	8
6	مراجعة القوانين والتشريعات بصفة دورية.	18	89	279	2,68	0,83	11
7	تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقييم التشريعات الخاصة بمكافحة الظاهرة.	13	50	323	2,80	0,77	5
8	تحقيق شمولية التشريعات المقررة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	14	58	314	2,78	0,88	7
9	صنع سياسات اجتماعية فاعلة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	11	43	332	2,83	0,82	2
10	علاج بعض الثغرات في القوانين المكافحة لجرائم الاتجار بالبشر.	13	70	303	2,75	0,73	9
11	استطلاع آراء المتخصصين في القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	13	45	328	2,82	0,89	4

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد جاءت بالترتيب كالتالي:

- الترتيب الأول العبارة رقم (1) (تحليل السياسات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,85) وانحراف معياري (0,87).
- الترتيب الثاني العبارة رقم (9) (صنع سياسات اجتماعية فاعلة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,83) وانحراف معياري (0,82).
- الترتيب الثالث العبارة رقم (3) (الاستفادة من القوانين الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,82) وانحراف معياري (0,78).
- الترتيب الرابع العبارة رقم (11) (استطلاع آراء المتخصصين في القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,82) وانحراف معياري (0,89).
- الترتيب الخامس العبارة رقم (7) (تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقييم التشريعات الخاصة بمكافحة الظاهرة) بمتوسط حسابي (2,80) وانحراف معياري (0,77).
- الترتيب السادس العبارة رقم (2) (تنظيم حملات توعوية بقوانين مكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,80) وانحراف معياري (0,81).

– الترتيب السابع العبارة رقم (8) (تحقيق شمولية التشريعات المقررة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,78) وانحراف معياري (0,88).

– الترتيب الثامن العبارة رقم (5) (تطوير القوانين والتشريعات الرادعة لجرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,85).

– الترتيب التاسع العبارة رقم (10) (علاج بعض الثغرات في القوانين المكافحة لجرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,75) وانحراف معياري (0,73).

– الترتيب العاشر العبارة رقم (4) (تشديد العقوبات الجزائية الرادعة لاستغلال البشر في الأعمال العير إنسانية) بمتوسط حسابي (2,68) وانحراف معياري (0,69).

– الترتيب الحادي عشر العبارة رقم (6) (مراجعة القوانين والتشريعات بصفة دورية) بمتوسط حسابي (2,68) وانحراف معياري (0,83).

ويتضح من ذلك أن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: تحليل السياسات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، صنع سياسات اجتماعية فاعلة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، الاستفادة من القوانين الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، استطلاع آراء المتخصصين في القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقييم التشريعات الخاصة بمكافحة الظاهرة، تنظيم حملات توعوية بقوانين مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تحقيق شمولية التشريعات المقررة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تطوير القوانين والتشريعات الرادعة لجرائم الاتجار بالبشر، علاج بعض الثغرات في القوانين المكافحة لجرائم الاتجار بالبشر، تشديد العقوبات الجزائية الرادعة لاستغلال البشر في الأعمال العير إنسانية، مراجعة القوانين والتشريعات بصفة دورية.

الإجابة على التساؤل الثاني:

ما الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (7)

يوضح الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي

م	العبارة	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مكافحة الضغوط المادية على الأسر الفقيرة.	12	63	311	2,77	0,86	2
2	مكافحة انتشار حالات التسول في المجتمع.	15	94	277	2,68	0,75	6
3	مكافحة استغلال حاجة الناس للمادة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.	11	72	303	2,76	0,82	5
4	مكافحة انتشار الثقافة المادية بين أفراد	12	73	301	2,77	0,85	3

	المجتمع وضعف مصادر الدخل.						
5	مكافحة انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب.	14	58	314	2,78	0,84	1
6	مكافحة مظاهر الاستهلاك الترفي في المجتمع.	72	72	242	2,44	0,77	8
7	تنمية وعي أفراد المجتمع بكيفية تحديد أولوياتهم في ظل ضعف الحالة الاقتصادية.	69	72	245	2,46	0,68	7
8	تحسين الحالة الاقتصادية لبعض الوافدين وللعمالة المنزلية.	20	51	315	2,76	0,84	4

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد جاءت بالترتيب كالتالي:

- الترتيب الأول العبارة رقم (5) (مكافحة انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب) بمتوسط حسابي (2,78) وانحراف معياري (0,84).
- الترتيب الثاني العبارة رقم (1) (مكافحة الضغوط المادية على الأسر الفقيرة) بمتوسط حسابي (2,77) وانحراف معياري (0,86).
- الترتيب الثالث العبارة رقم (4) (مكافحة انتشار الثقافة المادية بين أفراد المجتمع وضعف مصادر الدخل) بمتوسط حسابي (2,77) وانحراف معياري (0,85).
- الترتيب الرابع العبارة رقم (8) (تحسين الحالة الاقتصادية لبعض الوافدين وللعمالة المنزلية) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,84).
- الترتيب الخامس العبارة رقم (3) (مكافحة استغلال حاجة الناس للمادة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,82).
- الترتيب السادس العبارة رقم (2) (مكافحة انتشار حالات التسول في المجتمع) بمتوسط حسابي (2,68) وانحراف معياري (0,75).
- الترتيب السابع العبارة رقم (7) (تنمية وعي أفراد المجتمع بكيفية تحديد أولوياتهم في ظل ضعف الحالة الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,46) وانحراف معياري (0,68).
- الترتيب الثامن العبارة رقم (6) (مكافحة مظاهر الاستهلاك الترفي في المجتمع) بمتوسط حسابي (2,44) وانحراف معياري (0,77).

ويتضح من ذلك أن الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: مكافحة انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب، مكافحة الضغوط المادية على الأسر الفقيرة، مكافحة انتشار الثقافة المادية بين أفراد المجتمع وضعف مصادر الدخل، تحسين الحالة الاقتصادية

لبعض الوافدين وللعمالة المنزلية، مكافحة استغلال حاجة الناس للمادة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، مكافحة انتشار حالات التسول في المجتمع، تنمية وعي أفراد المجتمع بكيفية تحديد أولوياتهم في ظل ضعف الحالة الاقتصادية، مكافحة مظاهر الاستهلاك الترفي في المجتمع.

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (8)

يوضح الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	دعم منظومة القيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع.	25	66	295	2,70	0,84	7
2	مواجهة مشكلة التفكك الأسري.	18	68	300	2,73	0,88	5
3	مكافحة مشكلة تسرب الأطفال من التعليم.	34	80	272	2,62	0,64	10
4	تنمية وعي المجتمع بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر.	32	80	274	2,63	0,77	9
5	رعاية الأطفال ضحايا التفكك الأسري.	14	54	318	2,89	0.89	1
6	الاهتمام بأساليب التنشئة الوالدية الايجابية	19	54	313	2,76	0,83	2
7	رعاية الأطفال ضحايا العنف الأسري.	17	60	309	2,76	0,75	3
8	تفعيل دور الإرشاد الأسري في مكافحة تداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر.	32	66	288	2,66	0,68	8
9	تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر.	23	55	308	2,76	0,83	4
10	مواجهة مشكلة العنف الأسري.	24	62	300	2,72	0,81	6

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد جاءت بالترتيب كالتالي:

- الترتيب الأول العبارة رقم (5) (رعاية الأطفال ضحايا التفكك الأسري) بمتوسط حسابي (2,89) وانحراف معياري (0,89).
- الترتيب الثاني العبارة رقم (6) (الاهتمام بأساليب التنشئة الوالدية الايجابية) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,83).

– الترتيب الثالث العبارة رقم (7) (رعاية الأطفال ضحايا العنف الأسري) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,85).

– الترتيب الرابع العبارة رقم (9) (تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,83).

– الترتيب الخامس العبارة رقم (2) (مواجهة مشكلة التفكك الأسري) بمتوسط حسابي (2,73) وانحراف معياري (0,88).

– الترتيب السادس العبارة رقم (10) (التخطيط لمواجهة مشكلة العنف الأسري) بمتوسط حسابي (2,72) وانحراف معياري (0,81).

– الترتيب السابع العبارة رقم (1) (دعم منظومة القيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع) بمتوسط حسابي (2,70) وانحراف معياري (0,84).

– الترتيب الثامن العبارة رقم (8) (تفعيل دور الإرشاد الأسري في مكافحة تداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,66) وانحراف معياري (0,68).

– الترتيب التاسع العبارة رقم (4) (تنمية وعي المجتمع بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,63) وانحراف معياري (0,77).

– الترتيب العاشر العبارة رقم (3) (مكافحة مشكلة تسرب الأطفال من التعليم) بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,64).

ويتضح من ذلك أن الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: رعاية الأطفال ضحايا التفكك الأسري، الاهتمام بأساليب التنشئة الوالدية الايجابية، رعاية الأطفال ضحايا العنف الأسري، تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، مواجهة مشكلة التفكك الأسري، التخطيط لمواجهة مشكلة العنف الأسري، دعم منظومة القيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع، تفعيل دور الإرشاد الأسري في مكافحة تداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر، تنمية وعي المجتمع بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر، مكافحة مشكلة تسرب الأطفال من التعليم.

الإجابة على التساؤل الرابع:

ما الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (9) يوضح الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تنظيم برامج للأطفال لتنمية وعيهم بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر.	234	54	98	2,35	0,65	6
2	دعم دور وسائل التواصل الاجتماعي في	313	66	7	2,80	0,78	1

	مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.						
3	تفعيل دور وسائل الإعلام الجديد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.	306	66	14	2,76	0,86	2
4	عدم التعامل مع الحسابات غير الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي.	219	71	96	2,32	0,65	7
5	تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة إبلاغ الجهات المختصة عن وقوع تلك الجرائم.	294	75	17	2,72	0,69	4
6	التشهير بالأشخاص الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وفق القانون.	197	101	88	2,28	0,58	8
7	إبراز الممارسات الجيدة في مجال التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.	303	71	12	2,75	0,74	3
8	الاهتمام بتحليل ظاهرة البرامج بالبشر عبر البرامج المتخصصة.	294	74	18	2,72	0,84	5

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد جاءت بالترتيب كالتالي:

- الترتيب الأول العبارة رقم (2) (دعم دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,80) وانحراف معياري (0,78).
- الترتيب الثاني العبارة رقم (3) (تفعيل دور وسائل الإعلام الجديد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,86).
- الترتيب الثالث العبارة رقم (7) (إبراز الممارسات الجيدة في مجال التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,75) وانحراف معياري (0,74).
- الترتيب الرابع العبارة رقم (5) (تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة إبلاغ الجهات المختصة عن وقوع تلك الجرائم) بمتوسط حسابي (2,72) وانحراف معياري (0,69).
- الترتيب الخامس العبارة رقم (8) (الاهتمام بتحليل ظاهرة البرامج بالبشر عبر البرامج المتخصصة) بمتوسط حسابي (2,72) وانحراف معياري (0,84).
- الترتيب السادس العبارة رقم (1) (تنظيم برامج للأطفال لتنمية وعيهم بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر) بمتوسط حسابي (2,35) وانحراف معياري (0,65).

– الترتيب السابع العبارة رقم (4) (عدم التعامل مع الحسابات غير الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي) بمتوسط حسابي (2,32) وانحراف معياري (0,65).

– الترتيب الثامن العبارة رقم (6) (التشهير بالأشخاص الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وفق القانون) بمتوسط حسابي (2,28) وانحراف معياري (0,58).

ويتضح من ذلك أن الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: دعم دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، تفعيل دور وسائل الإعلام الجديد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، إبراز الممارسات الجيدة في مجال التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة إبلاغ الجهات المختصة عن وقوع تلك الجرائم، الاهتمام بتحليل ظاهرة البرامج بالبشر عبر البرامج المتخصصة، تنظيم برامج للأطفال لتنمية وعيهم بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر، عدم التعامل مع الحسابات غير الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، التشهير بالأشخاص الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وفق القانون.

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

(1) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

– طبقاً للدرجة العلمية، جاء في الترتيب الأول أستاذ مشارك بنسبة (47,7%) وفي الترتيب الثاني أستاذ بنسبة (23,0%) وفي الترتيب الثالث أستاذ مساعد بنسبة (22,3%) وفي الترتيب الرابع والأخير أستاذ متفرغ بنسبة (7,0%).

– طبقاً للتخصص العلمي، جاء في الترتيب الأول المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بنسبة (41,7%) وفي الترتيب الثاني المتخصصين في علم الاجتماع بنسبة (23,8%) وفي الترتيب الثالث المتخصصين في الشريعة الإسلامية بنسبة (17,7%) وفي الترتيب الرابع والأخير المتخصصين في علم النفس بنسبة (16,8%).

– طبقاً للتخصص العلمي، جاء في الترتيب الأول منسوبي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة (28,0%) وفي الترتيب الثاني منسوبي جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بنسبة (26,4%) وفي الترتيب الثالث منسوبي جامعة الملك سعود بنسبة (24,9%) وفي الترتيب الرابع والأخير منسوبي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بنسبة (20,7%).

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

الإجابة على التساؤل الأول:

ما الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

اتضح أن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: تحليل السياسات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، صنع سياسات اجتماعية فاعلة لمكافحة

جرائم الاتجار بالبشر، الاستفادة من القوانين الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، استطلاع آراء المتخصصين في القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقييم التشريعات الخاصة بمكافحة الظاهرة، تنظيم حملات توعوية بقوانين مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تحقيق شمولية التشريعات المقررة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، تطوير القوانين والتشريعات الرادعة لجرائم الاتجار بالبشر، علاج بعض الثغرات في القوانين المكافحة لجرائم الاتجار بالبشر، تشديد العقوبات الجزائية الرادعة لاستغلال البشر في الأعمال العير إنسانية، مراجعة القوانين والتشريعات بصفة دورية.

الإجابة على التساؤل الثاني:

ما الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

اتضح أن الآليات الاقتصادية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: مكافحة انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب، مكافحة الضغوط المادية على الأسر الفقيرة، مكافحة انتشار الثقافة المادية بين أفراد المجتمع وضعف مصادر الدخل، تحسين الحالة الاقتصادية لبعض الوافدين وللعمالة المنزلية، مكافحة استغلال حاجة الناس للمادة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، مكافحة انتشار حالات التسول في المجتمع، تنمية وعي أفراد المجتمع بكيفية تحديد أولوياتهم في ظل ضعف الحالة الاقتصادية، مكافحة مظاهر الاستهلاك الترفي في المجتمع.

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

اتضح أن الآليات الاجتماعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: رعاية الأطفال ضحايا التفكك الأسري، الاهتمام بأساليب التنشئة الوالدية الايجابية، رعاية الأطفال ضحايا العنف الأسري، تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، مواجهة مشكلة التفكك الأسري، التخطيط لمواجهة مشكلة العنف الأسري، دعم منظومة القيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع، تفعيل دور الإرشاد الأسري في مكافحة تداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر، تنمية وعي المجتمع بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر، مكافحة مشكلة تسرب الأطفال من التعليم.

الإجابة على التساؤل الرابع:

ما الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي؟

اتضح أن الآليات الإعلامية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع السعودي، قد تمثلت في: دعم دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، تفعيل دور وسائل الإعلام الجديد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، إبراز الممارسات الجيدة في مجال التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة إبلاغ الجهات المختصة عن وقوع تلك الجرائم، الاهتمام بتحليل ظاهرة البرامج بالبشر عبر البرامج المتخصصة، تنظيم برامج

للأطفال لتنمية وعيهم بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر، عدم التعامل مع الحسابات غير الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، التشهير بالأشخاص الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وفق القانون.

المراجع المستخدمة:

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، ياسمين أحمد (2022). جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في إطار القانون الجنائي السعودي والفقه المقارن، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد (2)، العدد (9)، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، فلسطين.

تشايغ، شيلدون، اكس (2022). تقدير حجم مشكلة الاتجار بالبشر، أسلوب تقدير النظم المتعددة واستراتيجيات أخرى، مجلة الإدارة العامة، س (62)، عدد خاص، الرياض.

الحسيني، عمار عباس (2021). الإطار المفاهيمي لجريمة إنشاء مواقع على شبكة المعلوماتية بقصد الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (13)، العدد (4)، كلية القانون، جامعة بابل، العراق.

حفيظة، بهايلي (2021). الصلة بين العوامل الاقتصادية والاتجار بالبشر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد (6)، العدد (3)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

خليفة، حسن إبراهيم (2022). مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في دول مجلس التعاون الخليجي، عرض كتاب، مجلة الإدارة العامة، س (62)، عدد خاص، الرياض.

سي ناصر، محمد (2021). التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد (15)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي، الأغواط،

السيد، علياء طه (2021). صور جرائم الاتجار بالبشر المتعلقة بالنساء وانعكاساتها على المجتمع، مجلة كلية الآداب، العدد (61)، كلية الآداب، جامعة بني سويف.

الشاعر، المتولي (2021). جريمة الاتجار بالبشر الواقعة على الطفل الحدث في التشريع العماني والمصري، مجلة القانون والأعمال، العدد (74)، مختبر البحث قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب.

الطراونة، مخلد (2008). أضواء على مشكلة الاتجار بالبشر، ورقة عمل قدمت لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر: بين النظرية والتطبيق، الدوحة.

الطراونة، مخلد أرخيص (2009). الاتجار بالبشر، دراسة تحليلية ونقدية مقارنة في ضوء بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000م واتفاقية مجلس أوروبا لعام 2005م، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد (1)، العدد (3)، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الأردن.

طورش، ايمان (2021). جريمة الاتجار بالبشر في ضوء التشريع الجزائري، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد (40)، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
عباس، سرمد عامر (2021). آليات التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (13)، العدد (4)، كلية القانون، جامعة بابل، العراق.
عبد الحافظ، محمد حسين (2021). فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعي شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية، بحث ميداني مطبق على شباب مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
عبد الحافظ، محمد حسين (2021). فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعي شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية، بحث ميداني مطبق على شباب مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (2006). الاتجار بالبشر، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (15)، العدد (34)، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.
العتيبي وآخرون، سناء محسن (2022). وعي المجتمع السعودي بالاتجار بالأشخاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دراسة ميدانية، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، العدد (9)، يونيو، الرياض.
الغندور، إبراهيم (2021). السياسة العقابية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، قراءة في ضوء القانون رقم (2714) المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر وبعض التشريعات المقارنة، مجلة القانون والأعمال، العدد (65)، مختبر البحث قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب.
الفيفي، عمر بن علي (2022). العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم الاتجار بالأشخاص، مجلة الإدارة العامة، س (62)، عدد خاص، الرياض.
كرار، ابتهال جمال الدين (2022). أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (16)، العدد (11)، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين.
مبروك، محمد إبراهيم (2021). تسول الأطفال في المدن المصرية في إطار الاتجار بالبشر، دراسة حالة لبعض الأطفال المتسولين، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (42)، الرسالة (584)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

محمد، عادل عبد الجواد (2011). الاتجار بالبشر، المجلد (31)، العدد (354)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

نحلة، حسن خميس (2021). تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة في مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد (2)، العدد (69)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

هشام، علالي (2020). جريمة الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها، مجلة القضاء الجنائي، المجلد (5)، العدد (9، 10).

الهواوشة، أيمن نواف (2016). الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والأردن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (7)، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.

الوريكات، محمد عبد الله (2021). المواجهة التشريعية لجرائم الاتجار بالبشر في التشريع الأردني والمقارن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، س (11)، العدد (1)، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فلسطين.

العاني وآخرون، وجيهة ثابت (2004). آلية إدارة البرامج والمشاريع التربوية"نموذج مقترح"، ورقة عمل، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، اللقاء التربوي الرابع، 3-5 ابريل.

الوفيان، منيرة نبيل (2021). الاتجار بالبشر، دراسة تحليلية في ضوء اتجاهات القضاء الكويتي، المجلة القانونية، المجلد (9)، العدد (3)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Schauer,E. J & .Wheaton, E. M. (2006). Sex Trafficking into the United States :A Literature Review 146-169.

2. Tumulin, K.C.. (2000).Trafficking in Children and Women in Asia: A Regional Overview ILO-IPEC. Bangkok

3. U.S. Department of State (2004). Trafficking in Persons Report. Available.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

منظمة العفو الدولية

http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/about-amnesty-international

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية. (2022)

/https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/saudi-arabia